

## الأردن

### الجزء 1: الوضع السياسي وأوضاع حقوق الإنسان

الأردن دولة ملكية دستورية. ويضع الدستور السلطة التنفيذية في يد الملك والسلطة التشريعية في يد البرلمان والحكومة. ويرأس الحكومة رئيس مجلس الوزراء نادر الذهبي، الذي عينه الملك من خارج صفوف أعضاء البرلمان وصادق البرلمان على تعيينه. وفي الوقت الذي احترمت فيه الحكومة حقوق الإنسان في بعض المجالات، إلا أن سجلها العام ما زال يعكس الحاجة إلى مزيد من التحسينات. فقد تباطأ الإصلاح السياسي، ودخل حيز التنفيذ في كانون الأول/ديسمبر 2008 قانونا يقيد نشاطات المنظمات غير الحكومية. وقد استمرت القيود الرسمية على حقوق المرأة كما استمر التمييز الاجتماعي ضد المرأة وضد الفلسطينيين، بالإضافة لاستمرار وجود درجات متفاوتة من القيود على حريات التعبير والصحافة والتجمع وتكوين الجمعيات والانتماء إليها وعلى الحرية الدينية. وقد شارك المواطنون في العملية السياسية عبر ممثلهم المنتخبين في البرلمان وفي معظم المجالس المحلية. إلا أن ممثلي عمان والعقبة ووادي موسى تم تعيين بعضهم.

### الجزء 2: أهداف الحكومة الأميركية في مجال الديمقراطية

إن أولويات حكومة الولايات المتحدة في ما يختص بتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في البلاد تتلخص في تحسين القدرة المؤسساتية وتشجيع المنظمات غير الحكومية والصحافة على المشاركة بشكل أكبر في طرح التساؤلات الانتقادية ومراقبة الحكومة، وزيادة الحرية الدينية، وتقوية المجتمع المدني، ورفع معايير حقوق العمال، ودعم حقوق المرأة. وتركز البرامج المستمرة حالياً التي تمولها الحكومة الأميركية على تطوير الأحزاب السياسية وعلى حرية الصحافة وعلى إصلاح القطاع القضائي. كما يعتبر الحد من انتشار جرائم الشرف والاتجار بالبشر والعنف المنزلي أيضاً من أولويات الحكومة الأميركية في البلاد. وقد تم تحديد أهداف البرامج بناء على المشاورات مع المنظمات المحلية وتأخذ هذه الأهداف في الاعتبار الأجندة الوطنية للحكومة الأردنية لعام 2006، وهي برنامج عمل للإصلاح مدته عشر سنوات.

وقد وقعت الولايات المتحدة والأردن في أيلول/سبتمبر 2008 مذكرة تفاهم غير ملزمة مدتها خمس سنوات حول مستوى طلبات المساعدة للفترة ما بين 2010-2014. كما عززت مذكرة التفاهم التزاماً ثنائياً يقضي بالتعاون في عدة قضايا بينها تشجيع الإصلاح وتشجيع الأداء السياسي بما يتوافق مع الأجندة الوطنية للبلاد.

### القسم 3: دعم الأولويات القصوى والأوجه الأخرى من حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي

يركز دعم الولايات المتحدة للأحزاب السياسية والإصلاح الانتخابي على دعم الأحزاب السياسية الوطنية (بما في ذلك المساعدة في مجالات القدرة التنظيمية وتحديد برامج الأحزاب السياسية وتدريب المرشحين)، وربط الحركات السياسية المحلية بالأحزاب السياسية الوطنية، وبناء القدرات على إدارة العمليات الانتخابية، وتمكين جهود المجتمع المدني في مجال مراقبة الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس البلدية المقرر إجراؤها عام 2011. ويتبادل المسؤولون في السفارة الآراء بصورة منتظمة مع المسؤولين في الأحزاب السياسية ومع المسؤولين الحكوميين المعنيين بتنظيم الأحزاب السياسية لضمان وجود تبادل مستمر للمعلومات حول مبادرات الإصلاح هذه. كما يجتمع المسؤولون الأميركيون مع مسؤولين حكوميين أردنيين ومع قادة المنظمات غير الحكومية والزعماء الدينيين لتعزيز الحرية الدينية والتسامح.

ويهدف دعم الولايات المتحدة لحرية واستقلال الصحافة إلى زيادة الاحتراف والموضوعية ومهارات نقل الخبر الصحفي لدى الصحفيين والمحترفين الناشئين والمحترفين؛ كما يهدف هذا الدعم إلى تطوير وسائل الإعلام المحلية والإخبارية، مع التأكيد بشكل خاص على صحافة المواطن ككتابة المدونات الإلكترونية؛ وإلى تحسين المناخ لصحافة مستقلة. وتمول الولايات المتحدة زيارات دراسية وبرامج تبادل أخرى خاصة بالصحفيين لزيارة الولايات المتحدة بهدف زيادة فهمهم لدور الصحافة الحرة في ظل نظام ديمقراطي.

وقد تضمن الدعم الأميركي لإصلاح القطاع القضائي أتمتة نظام إدارة الدعاوى القضائية وتجديد عملية تدريب القضاة، وأدى الأمر إلى تحسين مستويات النظام القضائي إلى حد كبير. وسوف يركز الدعم في المستقبل على تحسين مساءلة القضاة في نفس الوقت الذي يعزز فيه الاستقلال الإداري والمالي. كما تهدف الحكومة الأميركية إلى تحسين كيفية معالجة القضاء

للدعوى المتعلقة بحقوق الإنسان، خاصة تلك المتعلقة بجرائم الشرف والاتجار بالبشر والعمالة القسرية والعنف المنزلي، وذلك من خلال تدريب موجه للقضاة والمدعين العامين، ومن خلال برامج تعليمية وبرامج تبادل قضائية ملائمة، ومن خلال التواصل الدبلوماسي.

وفي الوقت الذي بدأ فيه سريان مفعول عدد من التغييرات في القوانين والأنظمة التي تحكم نشاطات المنظمات غير الحكومية، استهلت الولايات المتحدة برنامج مساعدة جديد يهدف إلى دعم المجتمع المدني. وسوف تساعد الحكومة الأميركية في تسهيل عملية التسجيل بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، وسوف تنشئ مننديات للحوار بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية، وستقدم الدعم الفني لعملية صياغة قوانين تتسم بالشفافية. كما تقوم الحكومة الأميركية بمساعدة منظمات المجتمع المدني على تعزيز قدراتها في مجالي الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، وذلك حسب مستوى التطور التنظيمي لكل منها، كما تقوم بمساعدتها على وضع آليات حوكمة ومساءلة داخلية، مما سيزيد من قدرتها على مناصرة التغيير بشكل فعال. وتركز برامج المساعدة الأميركية على دور المرأة في المجتمع المحلي بهدف تعزيز صوتها في عملية اتخاذ القرار ومساعدتها في بناء الدعم لزيادة حقوق المرأة. كما تساعد الحكومة الأميركية أيضاً، من خلال برامج التبادل والتواصل الدبلوماسي، في زيادة القدرات التنظيمية لدى المجموعات الدينية المشاركة في نشاطات حوار الأديان والتسامح الديني.